دور التطبيقات الرقمية في تحسين الخدمة العمومية بالإدارة المحلية: ولاية بومرداس كأنموذج

The role of digital applications in improving public service in local administration: Wilaya of Boumerdes as a model

وردة حدوش[1]*

[1]المدرسة العليا للتجارة القليعة، مخبر إدارة وحوكمة، تجديد وأداء المنظمات (الجزائر)

o_heddouche@esc-alger.dz

فريدة فركول[2]

[2]المدرسة العليا للتجارة القليعة، (الجزائر)

f_djeddi@esc-alger.dz

تاريخ الارسال: 2024/03/15 تاريخ القبول: 2024/05/31 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: *هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير استخدامات الرقمنة في تحسين جودة الخدمات العمومية المحلية، بحيث ركز هذا البحث على الخدمات الرقمية التي تقدمها الجماعات المحلية - ولاية بومرداس كأنموذج،كون الجماعات المحلية هي الأقرب إلى المواطن و يتردد إليها بكثرة لأنها تعمل على التكفل بانشغالاته و احتياجاته.، ولتحقيق الهدف أجريت الدراسة على عينة عشوائية من المواطنين الجزائريين المترددين على مستوى مقر الولاية محل الدراسة، إضافة إلى عينة من الموظفين العموميين المستخدمين للتطبيقات الرقمية و كذا مسؤوليهم و ذلك باستخدام المقابلات كأداة رئيسية للبحث، و تم تحليل و معالجة البيانات باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات المتحصل عليها.*

الكلمات المفتاحية:*الخدمة؛ العمومية؛ الرقمنة؛ تحسين؛ الإدارة المحلية.*

تصنيف جال: *H7 ،H4.H3*

Abstract*:This study aimed to identify the extent of the impact use of digitization in improving the quality of local public services, so that this research focused on the digital services provided by local communities - Wilaya of Boumerdes as a model, as local communities are the closest to the citizen and are frequented a lot because they work to take care of his concerns and needs. To achieve the objective, the study was conducted on a random sample of Algerian citizens who are frequented to the place at the level of Wilaya under study, the analysis and processing of the data was carried out using the descriptive analytical method of the data obtained. The results of this study revealed that there is a direct impact relationship between the digitization of Public Administration and improving the quality of services provided by local communities in Algeria.*

key words:*service; Public; digitization; improving; the local administation.*

JEL classification: *H3; H4; H7*

*o_heddouche@esc-alger.dz

مقدمة :

الجزائر من بين الدول التي سعت إلى تبني الإدارة الالكترونية وتحاول تعميمها وترسيخ تطبيقاتها بالمفهوم الصحيح في شتى القطاعات والإدارات، وذلك بغية تكييف وتوفير المرونة في التعاملات بين مختلف الأطراف من خلال الاستجابة للتغيرات الداخلية و الخارجية المتلاحقة ؛

و على غرار العديد من القطاعات (وزارة العدل، التعليم العالي والبحث العلمي، التربية الوطنية والتعليم...) التي قامت بتفعيل التكنولوجيات الحديثة والانتقال نحو رقمنة إداراتها لتعزيز أداء مؤسساتها العمومية و إيصالها بقاعدة رقمية فعالة تربط جميع المجالات، فإن للجماعات المحلية الحصة الأكبر في استغلال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في عملية تسييرها، باعتبار أن القانون خول لها اختصاص تقديم الخدمات العمومية كمهمة أساسية باعتبارها الأقرب إلى المواطن.

ونظرا لأهمية العلاقة التي تربط بين الخدمة العمومية ،الجماعات المحلية والمواطن ، فقد اهتمت السلطات الجزائرية بدور الجماعات المحلية في تقديم الخدمة العمومية لمصلحة المواطن، وعلى هذا الأساس كان الاهتمام بالخدمات العمومية التي تقدمها هذه الجماعات للمواطن في الجزائر من بين أهم المحاور الرئيسية في عمليات الإصلاح السياسية، لاسيما تلك التي انطلقت عقب الاجتماع الوزاري المنعقد بتاريخ 03-02-2011 الذي ركز على السعي إلى تحسين أداء الخدمات العمومية من خلال دور الجماعات المحلية، وبعدها تبني مشروع الإدارة الالكترونية E-Algerie 2013 الذي كان القطاع المحلي سباقا إليه من خلال تطبيق مشروع رقمنة الحالة المدنية. وتواصل تجسيد الجهود الرامية لعصرنة المرفق العمومي والارتقاء بجودة خدماته، من خلال تبني الأنظمة المعلوماتية والحلول الرقمية الذكية، بحيث يتم حاليا العمل على تفعيل وتثمين عدة تطبيقات معلوماتية توضع تحت تصرف الجماعات المحلية على مستوى كل من البلدية ،المقاطعات الإدارية، الدوائر والولايات تحت إشراف المصالح المركزية، دخلت حيز الاستغلال، تعتبر بمثابة دعامة رقمية تثمن المكتسبات المحققة في مجال التحسين المستمر للخدمة العمومية لتسيير الملفات والإدارات و عصرنة هياكلها و مهامها.

هذا كله من أجل تعزيز مصداقية السلطات العمومية في التكفل بانشغالات المواطن الذي يتبوأ مكانة محورية و متميزة في كل الأعمال الرامية لتحسين ظروف معيشته.

أولا:الإطار العام للبحث:

1-إشكالية البحث: مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التطبيقات الرقمية في تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية بالجزائر؟

2-أهداف الدراسة:

- إبراز ملامح الرقمنة الإدارية من خلال التطرق إلى الأنظمة المعلوماتية المثبتة على مستوى الإدارة المحلية و تبيان أهميتها.

- الوصول إلى نتائج و اقتراحات و توصيات تفيد الإدارة، و محاولة تفعيل الدور الايجابي للرقمنة للقضاء على التأثير السلبي للبيروقراطية داخل الإدارة الجزائرية و القضاء على العراقيل التي من شأنها أن تحد من نشاطات الإدارة و فعاليتها.
- محاولة التشهير بالتطبيقات الرقمية الموجودة على مستوى الإدارة المحلية من اجل تعميم استغلالها.

3-أهمية الدراسة: إن أهمية هذه الدراسة تستمد من خلال:

- جدية موضوع الرقمنة في الإدارات الجزائرية العمومية، كون هذه الأخيرة قاطرة لتحقيق النمو الاجتماعي و الاقتصادي و الذي لم يتحقق بالجزائر لحد الساعة ، لذلك أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد طرق جديدة لتسييرها و مراقبتها بما يضمن حقوق و يحقق أهداف أصحاب المصالح و تأثرها بمختلف التطورات والتغيرات الحاصلة على المستوى الوطني و الدولي خاصة في الوقت الراهن.
- حاجة الإدارة الجزائرية إلى التصدي إلى آثار البيروقراطية التي تعيق أهدافها و هو ما أثبته فشل المؤسسات التي لا تتبنى و لا تواكب التطورات الحديثة و التكنولوجيات المتطورة.

4-الأدوات المستخدمة لجمع البيانات: دراسة ميدانية بأنموذج من الإدارة المحلية و هي ولاية بومرداس.

عينة الدراسة عشوائية ، فأثناء هذه الدراسة تم التقرب إلى جميع المصالح من خلال الملاحظة بالمشاركة من أجل تفحص جميع التطبيقات الرقمية المثبتة على مستوى كل مصلحة لتقصي أهميتها، كيفية استغلالها و معيقاتها بالنسبة للموظف العمومي المكلف بها و تحديدا على مستوى: مديرية الإدارة المحلية، الأمانة العامة للولاية، المفتشية العامة للولاية، مديرية التقنين و الشؤون العامة، ديوان الوالي. إضافة إلى المقابلات الشفوية مع مسؤولي المصالح و كذا الموظفين المكلفين بالتطبيقات الرقمية لتقصي أهمية و جودة الخدمة المقدمة باستخدام التطبيقات الرقمية في التسيير مقارنة بالطرق التقليدية التي كانت تعتمد على الورق، مع الإلمام بالنقائص و الاقتراحات (حوالي 30 مفردة). و كذلك عينة عشوائية للمواطنين الذين تقربوا إلى مختلف مديريات الولاية (حوالي 60 مفردة).

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في إجراء دراسة نظرية للموضوع مشتملة لأهم المؤلفات العلمية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، كما تم استخدام المنهج التحليلي الذي تجسد من خلال جمع الحقائق الراهنة حول مظاهر الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية كأنموذج لتحسين الخدمة العمومية، حيث تم الاعتماد عليه من أجل تحليل الظاهرة المدروسة و التمكن من دراسة الواقع بشكل دقيق و التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة و الإسهام في إيجاد حلول لها، و ذلك بالاعتماد على جمع المعلومات و تحليلها.

و تجلى الاعتماد على هذا المنهج من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة الخاصة بكل من الإدارة المحلية، الخدمة العمومية و الرقمنة، إضافة إلى استخدامات الرقمنة و كيفيات تجسيدها بالإدارة المحلية.

ثانيا:الأدبيات النظرية للدراسة

1.الإدارة المحلية: تعددت تعاريفها تبعا لتعدد الباحثين و الزوايا التي ينظرون إليها و من أهمها :

تعتبر الإدارة المحلية نظاما من أنظمة الإدارة العامة، و حسب الأمم المتحدة هي وسيلة إدارية لمساعدة

الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فعالية وكفاءة.

وكذلك تعتبر أداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، حيث يتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد على سهولة وسرعة اتخاذ القرارات بعيدا عن السيطرة المركزية محققة بذلك أهداف الدولة (سليماني و بايزيد ، 2015، صفحة 166).

كما عرفت في ابريطانيا كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي أوائل القرن التاسع عشر. (قرواط ، 2016، صفحة 290).

أما المشرع الجزائري فقد أشار إلى الإدارة المحلية في المادة 07 في دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020على أنها " الجماعات المحلية للدولة هي البلدية و الولاية و أن البلدية هي الجماعة القاعدية بغرض تحقيق توازن اقتصادي و اجتماعي للبلديات محدودة التنمية، و تكفل أفضل باحتياجات سكانها ...." (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 17، 2020).

كما عرف الإدارة المحلية من خلال قانوني الولاية و البلدية على أنها تمثيل للجماعات الإقليمية في الدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة و تتكون في الجزائر من:

الولاية: هي الجماعة الإقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.و تتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون. (الرسمية, الجريدة، 2011)

البلدية:هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية (قانون 07-12 المتضمن قانون الولاية. ، المؤرخ في07 أفريل 2012).

2.**الخدمة العمومية:** تعرف وفقا للقانون الإداري الفرنسي على أنها "الخدمة التي تعد تقليديا خدمة فنية تزود بصورة عامة بواسطة مؤسسة عامة كاستجابة لحاجة عامة، و يتطلب توفيرها أن يحترم القائمين على إدارتها مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف لتحقيق الصالح العام".

كما تعرف بأنها أنواع الخدمات التي من غير الممكن استغلالها إلا في إطار جماعي تتوفر بشكل إجباري وفق قاعدة المساواة والتي ينص عليها القانون، ويكون من الضروري استغلالها بمعزل عن قواعد السوق، تتحمل الدولة مسؤولية توفيرها والقيام بها من حيث أدائها ومراقبتها. (شريف ، 2015، صفحة 67).

أما أشمل مفهوم للخدمة : "هي الحاجات الضرورية لحفظ الإنسان وتأمين رفاهيته والتي يجب توفيرها لغالبية الشعب و الإلتزام في منهج توفيرها على أن تكون مصلحة الغالبية من المجتمع هي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات بهدف رفع مستوى المعيشة للمواطنين" (عشور ، 2010، صفحة 40).

و تعرف أيضا بأنها:" مصطلح حديث إرتبط بنشأة الدول وتمتعها بالسيادة، يقصد به مجموعة الأنشطة والخدمات التي تقدمها الدول والحكومات و الجهات الرسميّة للصالح العام والمواطنين دون تمييز، فهي

تقوم على أساس تحقيق المنفعة لعموم الشعب ولا تختص بفئة دون أُخرى، وتتحمّل الدولة المسؤوليّة عن أي تقصير في تقديمها. كما أنها عبارة عن أي عملٍ رسميٍ صادر عن مؤسسات الدولة المختلفة من وزارات، وهيئات، ومجالس بلديّة، ومراكز شرطة، ومحاكم وغيرها، وهي خدمة لا تتلقى الدولة مقابلها المال دائماً، لكنّها تأخذ مقابلاً على خدمة الكهرباء من خلال دفع الفواتير المستحقة على المواطن أو الشركات وغيرها من القطاعات الإنتاجيّة (بن عزة، 2019/2018 و 2019/2020).

1. الرقمنة: هي استخدام التقنيات الرقمية لتغيير نماذج الأعمال والعمليات وتوفير فرص جديدة لتوليد ثروة والتنمية المستدامة، ويمكن النظر الى الرقمنة بأنها تحويل العمليات إلى نسخ رقمية و إلغاء الحواجز بين البشر وتقنية المعلومات والاتصال باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحقيق مردود اقتصادي واجتماعي بفعالية و إنتاجية أعلى (صادقي، 2020- 2021، صفحة 51).

و بمفهوم ابسط تعرف أيضا بأنها عملية نقل الوثائق الورقية إلى النمط الرقمي حيث تصبح قابلة للاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية.

و من فوائدها: **الشكل رقم (01): فوائد الرقمنة**

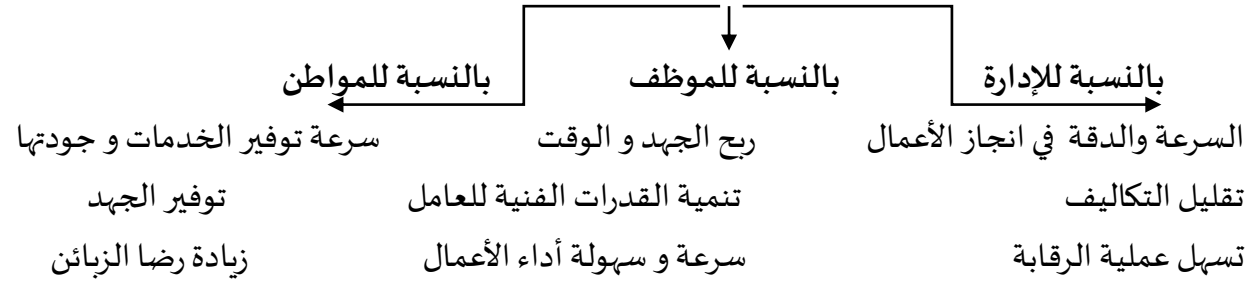

المصدر: مريم خالص حسين، الحوكمة الالكترونية، مجلة كلية بغداد الاقتصادية،وزارة المالية، العراق،2013 ،ص 446.

4.مسعى الجزائر لرقمنة الخدمة العمومية بالإدارة المحلية: يمكن حصرها فيما يلي:

- الحفظ المعلوماتي: الذي يقلل من العمل بالنسخ المتكررة للبيانات بغية استعمالها مجددا وبالتالي تكون الرقمنة عامل لرفع إنتاجية الموظف.

هيكلة المعلومات:بفضل حفظ المعلومات وبطريقة هيكلية تسمح باسترجاع البيانات في أقل وقت وفي أشكال مختلفة.

- المعالجة المعلوماتية: بحيث يقوم النظام بمعالجة البيانات بطريقة آلية و دقيقة و هذا ما يساعد الموظف القائم بالأعمال بالطريقة الرقمية يكون أسرع من المعالجة التقليدية المنفردة.
- سرعة اتخاذ القرارات: حيث تمكن المسؤولين من اتخاذ القرارات بشكل آني و في الوقت المناسب.
- سهولة الحصول على الوثائق الإدارية: إن التحول إلى الاعتماد على الأنظمة الرقمية و التراجع عن النمط الكلاسيكي في الحصول على الوثائق، جعل الموظفين مستبشرين بالإدارة الالكترونية لما تحققه من فعالية و سرعة في إصدار مختلف الوثائق الإدارية التي من شأنها حققت رضا المواطن.

لذلك تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم في محاولة لمواكبة التطورات العالمية وكاستجابة لضرورة فرضها الواقع الداخلي بعد أن عجزت المؤسسات العمومية في مستوى الخدمة العمومية عن تقديم خدمة ترضى المواطن، محاولة تقديم خدمة محسنة إلى المواطن عن طريق برامج رقمية من خلال:

- السعي إلى توحيد الإجراءات التنظيمية التي تطبقها الإدارات و الجماعات المحلية في كامل التراب الوطني في إطار مهامها المتعلقة بالضبط و الحفاظ على النظام العام.
- تخفيف قوائم الملفات وإجراءات معالجتها كلما كان ذلك ممكنا، والبدء بتأمين وفرة المستندات المطلوبة لاستخراج الوثائق واعتماد إجراءات أسرع في معالجتها.
- مراعاة الجودة و السرعة والفعالية في الخدمات التي تقدمها الإدارات والمؤسسات، وضرورة سهر الولاة فعليا على تحقيق هذا المبتغى كل في مقاطعته.
- ضرورة الإصغاء للمواطنين والتواصل معهم و ضرورة الاتصال ما بين الإدارات المركزية و الإقليمية.

و لأجل هذا، وبغية تحقيق الأهداف السابقة، تواصل وزارة الداخلية جهودها لرقمنة كافة الوثائق والملفات على المستوى المحلي و استغلالها الأمثل على المستوى المركزي من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطن والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة له (صادقي، 2020- 2021، الصفحات 120-130).

ثالثا- التطبيقيات الرقمية على مستوى الجماعات المحلية و انعكاساتها :

في إطار مواصلة تجسيد جهود القطاع الوزاري للداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الرامية لعصرنة المرفق العمومي والارتقاء بجودة خدماته، من خلال تبني الأنظمة المعلوماتية والحلول الرقمية الذكية وتبعا للنتائج الايجابية التي أبانت عنها عملية تجربة رقمنة الحالة المدنية على مستوى البلديات وطنيا، تقرر مواصلة المجهودات في رقمنة جميع الملفات الإدارية، لذلك يتم العمل على تفعيل وتثمين عدة تطبيقات معلوماتية تحت تصرف الوزارة وكذا الجماعات المحلية ويتم تنصيبها على مستوى الولايات وكذا على مستوى المقاطعات الإدارية ، الدوائر والبلديات.

ومن أهم التطبيقات التي تم تنصيبها بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، تطبيقية نظام المعلومات للمساعدة على اتخاذ القرار التي تحتوي على عدة أنظمة فرعية مسيرة من طرف مديريات الولاية (ديوان الوالي، الأمانة العامة، مديرية الإدارة المحلية...)، يتم متابعتها من طرف وزارة الداخلية ومقر الرئاسة، حيث تم تفعيل عدة أنظمة فرعية لها على مستوى مصالح كل ولاية إضافة إلى تطبيقات رقمية أخرى سمحت برقمنة الإدارة المحلية وبالاخص نظام معلومات تسيير الموارد البشرية للإدارة المركزية والجماعات المحلية الذي يعتبر من أحسن التطبيقات، و يتم إحصاءها كالتالي:

1.على مستوى مديرية الإدارة المحلية:

1.1. نظام معلومات تسيير الموارد البشرية للإدارة المركزية و الجماعات المحلية: كان يعتمد في تسيير الموارد البشرية في قطاع الداخلية على الطريقة التقليدية المعتمدة أساسا على الورق والتي يعتبر جدول الإرسال وسيلة الاتصال الغالبة ما بين وحداتها (الوزارة، الولاية، الدائرة، البلدية).

ونظرا للعدد الهائل وغير المضبوط لموظفي الجماعات المحلية (1541 بلدية و 48 ولاية حسب تصنيف سنة 2008)، وغياب نماذج موحدة حتى فيما يتعلق بالوثائق القاعدية (القوائم الاسمية، وضعية التعدادات...)، نقص التقييس فيما يتعلق بالإجراءات والوثائق المرتبطة بتسيير الموارد البشرية، عدم تجانس وتعدد الأطر الميزانية (ميزانية الدولة للإدارة المركزية، الميزانية غير الممركزة للدولة على مستوى الولاية وميزانية البلدية)، تعقد الإجراءات المتعلقة بتأشيرة القوائم الاسمية ووضعية التعدادات المطلوبة من طرف هيئات الرقابة.... لوحظ وجود خلل كبير في تسيير المورد البشري (مديرية الإدارة المحلية،مصلحة تسيير الموارد البشرية). وبهدف إرساء منظومة إدارة واتصال جديدة وموحدة للعمل، تم الانطلاق بالعمل بنظام معلومات تسيير الموارد البشرية للإدارة المركزية والجماعات المحلية بصفة رسمية سنة 2018 بموجب مراسلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية المؤرخة بـ 16سبتمبر2018 غايته إبراز تسيير توقعي للموارد البشرية والوظائف وكذا تحسين مؤهلات الموظفين.

بعدها تم تدريجيا توسيع نطاق الخدمات ووثائق التسيير إلى مجالات عديدة مثل العطل والغيابات، التقييم الدوري والسنوي للمستخدمين ومتابعة ملف الإدماج المهني والاجتماعي. كما تم إطلاق خدمات جديدة في سنة 2022 على غرار أنظمة الترقية في الدرجات للموظفين واحتساب الخبرة المهنية للأعوان المتعاقدين كما يتطلع إلى توسيع نطاق خدماتها إلى احتساب رواتب وأجور الموظفين. وذلك بهدف عصرنة تسيير المورد البشري بقطاع الداخلية (وزارة الداخلية،التعليمة رقم 11773، المؤرخة في 24أكتوبر2022).

حيث يعد نظام المعلومات الشامل والمندمج لتسيير الموارد البشرية لقطاع الداخلية قفزة نوعية ونظرة مستقبلية في مجال تسيير الموارد البشرية لمواكبة التطورات بهدف عصرنة الإدارة وطرق التسيير، كما يصبو إلى تسهيل التسيير وتوحيد المصطلحات المختلفة في إطار مفاهيم قريبة ومترجمة للواقع العملي.

تعمل هذه التطبيقة من خلال إدخال بيانات الموظفين بها على تسيير الهيكل التنظيمي، تسيير المناصب الميزانية، تعداد المستخدمين، تسيير حركة المستخدمين، وإعطاء ملخص شامل للنظام في شكل بيانات إحصائية وفق مؤشرات الجنس، السن، مستوى التأهيل، الرتب، الأسلاك، الشعب، هيئات التعيين الرسمية وغير الرسمية.... و بالتالي تم العزوف عن الأوراق و الأرشيف و تقليل الوقت و التكلفة.

حيث يتم تنفيذ إستراتيجية النظام بصفة تدريجية(المدى القصير و المدى المتوسط) من خلال خمس نسخ. و تم تحقيق الأهداف التالية:

- بالنسبة لمستعملي النظام: دقة و مصداقية المعلومات المتداولة، الاستجابة للاحتياجات القاعدية للتسيير، العمل بنظام معلومات مفيد، سهل و عملي.
- بالنسبة للشركاء المتمثلين في وزارة المالية ومصالح الوظيفة العمومية: جعل التطبيقة في مصلحة خدمة الشركاء، مشاركة المعطيات في الوقت المناسب الحقيقي الآني، أتممة إجراءات الرقابة.

2.1.النظام المعلوماتي لتسيير و متابعة برامج التجهيز العمومي (SI-GSPEP): هذه التطبيقة عبارة عن نظام فرعي عن النظام المعلوماتي الإحصائي الإقليمي الشامل المساعد على اتخاذ القرار، دخلت حيز الاستغلال بموجب التعليمة رقم 1479 المؤرخة في 07 فيفري 2022 الصادرة عن وزارة الداخلية.

في البداية تم تنصيبها على مستوى مصلحة التلخيص للأمانة العامة للولاية تحت اسم SI-PSD، بعدها تم تحيينها وتوسيعها لتشمل قسم البرامج المسجلة في إطار ميزانية الولاية، صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية الخاص بالقطاعات، وتنصيبها على مستوى مديرية الإدارة المحلية لمتابعة عمليات التجهيز المدرجة ضمن ميزانية التجهيز للولاية عبر جميع المراحل (التسجيل، التعاقد، والانجاز المادي والمالي وأخيرا الغلق) وذلك بالولوج إلى التطبيقة من طرف الإطار المكلف بها الذي يقوم بتحيين البيانات المتعلقة بمختلف المشاريع و البرامج شهريا (عند نهاية كل شهر).

سمح هذا النظام المعلوماتي SI-GSPEP للمسؤولين المحليين، من متابعة تنفيذ مختلف البرامج التنموية (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية،التعليمة رقم 1479، المؤرخة في 07 فيفري 2022).

3.1. **تطبيقة متابعة المنحة المدرسية:** تم تخصيص مبلغ 5000 دج مرة واحدة بداية كل سنة دراسية لكل تلميذ ينتمي إلى إحدى الفئات الاجتماعية التالية:

- منحدر من عائلة محرومة، أو لا يتوفر لأوليائه أو أوصيائه أي دخل.
- يقل أو يساوي الدخل الشهري لأوليائه أو أوصيائه الحد الوطني الأدنى المضمون.

حيث كان يعتمد على ملف ورقي يتضمن جملة من الوثائق يستوجب إيداعها حتى يتسنى التسجيل للاستفادة من هذه المنحة، كما أن هذه العملية كانت تتم بشكل متأخر بالنسبة لكل دخول مدرسي خاصة وأن عملية المراقبة و التحقق من أحقية الاستفادة كانت معقدة. لكن بموجب المرسوم التنفيذي رقم21-61المؤرخ في08 فيفري 2021 المتضمن إحداث منحة مدرسية خاصة وتحديد شروط وكيفيات منحها، تم إنشاء بطاقية وطنية رقمية لتسيير المنحة المدرسية الخاصة لدى مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية ،تخص التأكد من المعلومات المتعلقة بأولياء أو أوصياء التلاميذ المعنيين بهذه المنحة، من خلال الاستعانة بقواعد المعطيات لوزارات الداخلية والتربية الوطنية والمالية والتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وبالتنسيق مع الهيئات المعنية التابعة لوزارتي التجارة والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وكذا كل الهيئات الأخرى المعنية. بحيث أصبح يتم إعداد القائمة الأولية للتلاميذ المعنيين بالمنحة على مستوى كل مؤسسة تربوية في كافة الأطوار على أساس المعلومات الواردة في "استمارة طلب الاستفادة من المنحة المدرسية" التي تملأ من طرف ولي أو وصي التلميذ مرفوقة بصك بريدي فقط.

هذه البطاقية الرقمية اختصرت من الوقت والجهد في التنقل إلى البلديات من أجل مراقبة أحقية الاستفادة من المنحة المدرسية وتجنب التلاعب في القوائم المعدة، خاصة وأنه يمكن للمصالح المختصة التابعة لوزارة التربية الوطنية ووزارة المالية، ووزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة الاطلاع على البطاقية الوطنية الرقمية لتسيير المنحة المدرسية الخاصة كما ترسل لها الحصيلة النهائية مرفقة بالتقرير التقييمي المعد من طرف اللجان الولائية المكلفة بتأطير عملية الاستفادة من المنحة المدرسية الخاصة (المرسوم التنفيذي رقم 21-61).

4.1. **تطبيقة متابعة العملية التضامنية لشهر رمضان:** ككل سنة وقبل دخول الشهر المعظم "رمضان" يتم التحضير لإطلاق عملية تضامنية، حيث كانت عبارة عن طرود غذائية لكن بموجب صدور التعليمة

الوزارية المشتركة رقم 01 المؤرخة في 16 أفريل 2019 المتعلقة بالعملية التضامنية لشهر رمضان المعظم تم استبدال الطرود الغذائية بإعانات مالية لفائدة العائلات المعوزة بهدف الحفاظ على كرامة المواطن والقضاء على الطوابير واقتصاد التكاليف المترتبة عن اعتماد نظام الطرود الغذائية. (التعليمة الوزارية المشتركة رقم 01 المتضمنةالعملية التضامنية لشهر رمضان، المؤرخة في16 أفريل 2019).

هذه العملية تؤطر من طرف لجان ولائية ولجان الدوائر والبلديات، كما تم إعفاء المواطن من جميع الوثائق التي طلبت في السنوات قبل سنة 2019 على غرار شهادات الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات لغير الأجراء والأجراء والسجل التجاري والتكليف الضريبي (CNAS.CASNOS.CNR) لتتكفل البلدية بالتحقيق فيها بالتنسيق مع هذه المصالح، واقتصر الملف فقط على استمارة نموذجية بالنسبة للمواطنين الذين سبق لهم الاستفادة واستمارة مرفقة ببطاقة الهوية بالنسبة للمسجلين الجدد (التنمية، الصفحات 22-45).

لقد تم اعتماد تطبيقة الكترونية في إحصاء قوائم المستفيدين من إعانة رمضان ابتداءا من سنة 2020 ومراجعة وتطهير قوائم المستفيدين من الإعانات والانطلاق في توزيعها عن طريق هذه التطبيقة حسب المنشور الوزاري رقم 03 المؤرخ في 20 أكتوبر2019 المتعلق بالعملية التضامنية لشهر رمضان 2020.

هذه التطبيقة مكنت من التتبع الدقيق للعملية و إحصاء شامل لكافة العائلات المعوزة مع العمل على توزيع الإعانة وفقا للمعايير المطلوبة مما ساهم في توحيد عملية التوزيع على المستوى الوطني وضمان شفافيتها مع تقديم معطيات محينة، دقيقة ومضبوطة، القضاء على الطوابير، وضمان وصول الإعانة للمعوزين قبل حلول شهر رمضان، اقتصاد الوقت من خلال تجنب إجراءات عقد الصفقات العمومية، سهلت من مراقبة حركة الأموال المرصودة للعملية التضامنية وأوجه صرفها حيث أصبحت تتجسد هذه العملية في ظروف أكثر تنظيمية وهذا في إطار رقمنة الإدارة العمومية وفقا للتكنولوجيات الحديثة (مديرية الإدارة المحلية، مصلحة التنشيط المحلي).

1. 5.النظام المعلوماتي الخاص بمتابعة و تسيير إعانات التجهيز و الاستثمار الممنوحة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (EX FCCL) CSGCL: في البداية، تم تجريب هذا النظام على مستوى الجماعات المحلية (ولاية بومرداس) بموجب المذكرة التأطيرية رقم 903 المؤرخة في23أكتوبر2022 ، (المذكرة التأطيرية رقم903 الصادرة عن وزارة الداخلية المؤرخة في 23اكتوبر2022)و بعد تحصيل النتائج الايجابية وبموجب التعليمة الوزارية رقم 16940 المؤرخة في 15 نوفمبر 2023 الصادرة عن وزارة الداخلية، و من أجل تسهيل عملية ضبط البرنامج المقترح للتمويل عن طريق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بعنوان سنة 2024، تم إعداد نظام معلوماتي يسمح بحجز جميع المعلومات الخاصة بمشاريع التجهيز المقترحة لفائدة البلدية ولفائدة الولاية لكل سنة حسب الأولوية وكذا متابعة مراحل انجاز المشاريع المصادق عليها بجميع الولايات (التعليمة الوزارية رقم 16940الصادرة عن وزارة الداخلية، 15 نوفمبر 2023).

تم تثبيت هذا التطبيق على مستوى البلدية، الدائرة والولاية على الشبكة الداخلية، حيث يتم في المرحلة الأولى حجز المعلومات المتعلقة بالعمليات المقترحة على مستوى البلديات وقيام لجنتي الدائرة والولاية بترتيب وتأكيد العمليات المقترحة للتسجيل بميزانية الولاية، بعدها في المرحلة الثانية يتم توزيع الغلاف المالي العائد لكل ولاية والعمليات المقبولة.

وبذلك يتيح هذا النظام المعلوماتي متابعة تنفيذ العمليات المسجلة من مرحلة الإعلان عن المناقصات إلى غاية غلق العمليات، مما يمكن المصالح المركزية و المسؤولين المحليين من متابعة مختلف مراحل تقدم انجاز هذه العمليات (دليل متابعة و تسيير اعانات التجهيز و الاستثمار الممنوحة من صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية(EX FCCL- CSGCL).

2.على مستوى المفتشية العامة للولاية:

1.2.تطبيقة خدمة الشباك عن بعد: في إطار وضع آلية للاتصال والتواصل مع المواطنين، وتنفيذا للتعليمة الوزارية رقم 642 المؤرخة في 21 جوان 2021 الصادرة عن وزارة الداخلية، المتعلقة بإطلاق خدمة الشباك عن بعد في إطار تخفيف الإجراءات الإدارية والسماح للمواطن بإيداع الملفات الإدارية عن بعد دون التنقل إلى الإدارات العمومية، تم الانطلاق بالعمل بهذه التطبيقة بولاية بومرداس (التعليمة الوزارية رقم 642الصادرة عن وزارة الداخلية، 21 جوان 2021)من خلال النشر والترويج لهذه الخدمة عبر كافة وسائل التواصل الاجتماعي و وضع ملصقات ترويجية بمقرات الدوائر والبلديات بالإضافة إلى عقد لقاءات بالإذاعة المحلية و تعيين54 نقطة ارتكاز على مستوى الولاية، فتح 689 حساب لمستخدمي المنصة المخصصة لخدمة الشباك عن بعد على مستوى الولاية، الدوائر والبلديات إضافة فتح 32حسابا للمتابعة للأمناء العامين للبلديات و 09 حسابات للأمناء العامين للدوائر من أجل متابعة و تقييم أداء مستخدمي المنصة الالكترونية المخصصة لخدمة الشباك عن بعد لضمان المتابعة الجدية.

هذه الخدمة تسير بصفة عادية على مستوى البلديات والدوائر حيث يتم التكفل بالطلبات المقدمة من طرف المواطنين آنيا ودون عناء التنقل، فيما يتم الرد على الطلبات في ظرف 48 ساعة كحد أقصى (المفتشية العامة لولاية بومرداس).

2.2.التطبيق الالكتروني الخاص بمتابعة سجلات الشكاوي و تبادل المراسلات مع القطاعات الوزارية

بهدف تفعيل دور سجل انشغالات المواطنين بالمؤسسات والإدارات والهيئات العمومية بكل الولايات، ولضمان التكفل الفعال لشكاوي المواطنين بطريقة آلية و كذا متابعة وتقييم المعالجة، تم تطوير نظام معلوماتي من طرف مصالح وسيط الجمهورية يسمح برقمنة محتوى سجل الشكاوي المستغل على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية وكذا إنشاء بنك معطيات وطني.

دخل هذا التطبيق حيز الاستغلال بموجب التعليمة رقم 16010 المؤرخة في 26 أكتوبر 2023 الصادرة عن وزارة الداخلية وتم تثبيته على مستوى كل إدارة مع تعيين نقاط اتصال وإرسال على مستوى المفتشية العامة للولاية و وسيط الجمهورية لكل ولاية للتواصل مع الإدارة المركزية.

سمح هذا التطبيق بالتنسيق ما بين المصالح الولائية و المندوبين المحليين لمصالح وسيط الجمهورية قصد التكفل الأمثل بانشغالات المواطنين، خاصة وانه يستعمل لتبادل المراسلات الإدارية بين هيئة وسيط الجمهورية ومصالح المستوى المركزي والمحلي مما يسمح بتقليص آجال معالجة عرائض المواطنين وبالتالي تحسين مردودية الخدمة العمومية وضمان جودتها . (التعليمة رقم 16010الصادرة عنوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، 26 أكتوبر 2023)

3.على مستوى مديرية التقنين و الشؤون العامة:

1.3.تطبيقية البطاقية الوطنية لترقيم المركبات:كانت عملية ترقيم المركبات جد معقدة بدون قاعدة بيانات تعتمد عليها، خاصة وأن أصحاب المركبات كانوا ملزمين بالتنقل عبر تراب الوطن في حالات البيع والشراء، ناهيك عن طوابير الانتظار التي كانت تسبق دخول الموظفين (ولاية يمرداس،مديرية التقنين و الشؤون العامة). لكن بموجب صدور التعليمة رقم 1208 المؤرخة في 05-05-2013 الصادرة عن وزارة الداخلية، تم الانطلاق في عملية ترقيم المركبات حيث تم وضع حيز التنفيذ مشروع إنشاء بطاقية وطنية معلوماتية خاصة بترقيم المركبات (إدخال المعلومات في جهاز الإعلام الآلي، استخراج بطاقات الترقيم، بطاقة المراقبة، و شهادات التأكيد...) وبموجب التعليمة رقم 3133 المؤرخة ب 31 اكتوبر2013 الصادرة عن وزارة الداخلية، نفس من مهمة الأعوان المكلفين بهذا الملف ومن عناء تنقل المواطنين بين الولايات.

بعدها تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 23-317 المؤرخ في 06 سبتمبر2023 المحدد لشروط و كيفيات مسك البطاقية الوطنية لترقيم المركبات الذي ينص على إنشاء تطبيقة على مستوى كل ولاية تحت سلطة الوالي تسمح بترقيم المركبات على مستوى الولاية وتأهيل موظفين للقيام بحجز المعلومات و التأكيد وإمضاء وثائق الترقيم على مستوى البطاقة.

التطبيقة هي عبارة عن نظام معلوماتي يحتوي على جميع المعطيات المتعلقة بالمركبات ومالكيها و الأنظمة المعلوماتية المستعلمة لمعالجة واستغلال هذه المعطيات. سواء تعلق الأمر بالبطاقية الوطنية بالوزارة (تخص إقليم الوطن) أو البطاقية الولائية الموضوعة تحت سلطة كل والي أي المسجلة على المستوى المحلي (إقليم الولاية).حيث يتم اعتماد نظام معلوماتي موحد خاص باستعمال هذه البطاقيات.

حيث تسهل البطاقية معالجة واستغلال المعطيات المسجلة، كما تزودنا بصفة آنية بالمعلومات الكاملة المتعلقة بالمركبة. تسجل فيها جميع العمليات المتعلقة بالحجز أو التعديل و التأكيد والإلغاء و الطباعة وعلى الخصوص مكان إنتاج المركبات وحركاتها وكذا المعلومات المتعلقة بتعريف وتحديد المركبات

كما تسمح البطاقية بتأمين عمليات ترقيم المركبات وتعريفها وتجنب الأخطاء أثناء عملية الترقيم. (المرسوم التنفيذي رقم 23-317 ، المؤرخ في 06 سبتمبر 2023).

2.3.المنصة الرقمية لرخص السياقة : قبل دخول هذه المنصة حيز الاستغلال، كانت عملية إصدار رخص السياقة ومراقبتها على مستوى مديرية التنظيم والشؤون العامة للولاية التي تعتمد على الملف الورقي بحيث اشتهرت بطوابير الانتظار يوميا في الساعات المبكرة حتى أصبحت تطغى عليها مظاهر المحاباة والرشوة حيث وصلت مدة استخراج وثيقة رخصة السياقة تصل إلى 15 يوما على الأقل لإصدارها.

لكن بعد صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 03المؤرخ في 04جوان2018 المتعلق بوضع حيز التداول رخصة السياقة من النوع البيومتري الالكتروني، تم الحد من معاناة المواطن الجزائري وكذا الموظف المكلف بهذه العملية، ومن مزايا وخصائص هذه المنصة ما يلي:

- تزود الإدارة بصفة آنية بكل المعلومات الخاصة برخصة السياقة و صاحبها.
- التمكن من متابعة الإحصائيات المتعلقة بالرخص السياقة التي تم إصدارها خلال فترة معينة، كما تمكن الإدارة من متابعة مخزونها من بطاقات رخص السياقة (عندما يتعلق الأمر برخص الكلاسيكية).
- التأكد من صحة تسجيل الرخصة آنيا و التزود بكافة مواصفات الرخصة و المعلومات الخاصة بصاحبها.
-تمكن الإدارة من متابعة مراحل إصدار الرخصة (ولاية يمرداس،مديرية التقنين و الشؤون العامة).

3.3. نظام المعلومات الخاص بالجمعيات: تم إعداد تطبيق معلوماتي خاص بالجمعيات بكل أصنافها الوطنية، مابين الولايات، الولائية والبلدية بموجب التعليمة الوزارية رقم 23 المؤرخ في 15 جويلية 2020 والصادر عن وزارة الداخلية التي تتعلق بنظام المعلومات الخاص بالجمعيات.

من خلال هذا النظام تم التوصل إلى رقمنة الملفات الخاصة بالحركة الجمعوية، وتوفير فضاء رقمي لتبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية حاليا، ويطمح إلى توفيرها ما بين القطاعات مستقبلا.

سمح هذا النظام بالمعالجة الآنية لملفات الجمعيات بأصنافها، بدءا من الملف التأسيسي إلى الملفات المتعلقة بالتعديلات أو التغييرات التي تطرأ على القوانين الأساسية للجمعيات وهيئاتها القيادية، مرورا إلى الملفات الخاصة بالتمويل العمومي للمشاريع الجمعوية بالإضافة إلى الشراكة مع الأطراف الأجنبية ، التمويل الأجنبي، الانخراط ضمن الجمعيات والمنظمات الأجنبية و استقبال الهيئات من خارج الوطن.

مكن هذا النظام من الولوج إلى المعلومة والحصول على الوضعيات البيانية المحينة بصفة آلية و آنية، ومن ثم الاستغلال الدقيق و الأمثل لهذه المعلومات و البيانات للمساعدة على اتخاذ القرار على جميع المستويات، فضلا على المساعدة على إجراء الدراسات الضرورية والخاصة بالحركة الجمعوية.

يتضمن هذا التطبيق المعلوماتي واجهات عديدة تخص معالجة ملف الجمعية بكل مراحله ابتداء من ملف تأسيس الجمعية ومتابعة التسيير التنظيمي للجمعية ، متابعة نشاطات الجمعيات وترقية الحركة الجمعوية. حيث تمت رقمنة جميع ملفات الجمعيات بكل مراحلها وآجالها على مستوى مصلحة الجمعيات بمديرية التقنين والشؤون العامة بالولاية، مما سمح للمواطن والموظف بمتابعة الملف بكل شفافية وأريحية (التعليمة الوزارية رقم 23الصادرة عن وزارة الداخلية، المؤرخة في 15 جويلية 2020).

4.3.تطبيقتي متابعة التسجيلات في قرعة الحج و التسجيل الالكتروني للحج: في بادئ الأمر كانت هذه التطبيقات منصبة على مستوى وزارة الداخلية فقط، حيث كان يكلف بكل ولاية موظف من مديرية التنظيم والشؤون العامة بالتنقل إلى مقر الوزارة من أجل إتمام عملية التسجيل الالكتروني للفائزين بقرعة الحج التي كانت تتم بطريقة كلاسيكية تعتمد على الملف الورقي.لكن خلال سنة 2016 تم توسيع العمل بالتطبيقيتين وتم تنصيبهما على مستوى الولاية و البلدية.

تنطلق العملية بقيام المواطن الراغب بزيارة بيت الله بالتسجيل في قرعة الحج من خلال الولوج إلى الموقع الالكتروني الخاص بالعملية عن طريق الانترنت أو التنقل إلى البلدية لإتمام ذلك.بعدها تقوم مصالح البلدية المعنية برقن جميع المسجلين عبر الموقع الالكتروني في تطبيقة قرعة الحج، لتتم بعد ذلك عملية القرعة علنيا على مستوى كل بلدية، أما فيما يخص كبار السن (70سنة فما فوق و المسجلين 10مرات)فتتم عملية القرعة على مستوى الولاية.

بعدها يتم إعداد محضرين للفائزين بقرعة الحج، الأول آني بخط اليد و الثاني آلي عن طريق التطبيقة، يتم تحويلهما من مصلحة الحالة المدنية بمديرية التقنين و الشؤون العامة لكل ولاية إلى المصلحة المعنية بوزارة الداخلية لتتمكن من إعداد دفاتر الحجاج و إرسالها إليها لتقوم بملءها خطيا و رقن المعلومات في تطبيقة التسجيل الالكتروني للحج للتمكن من طلب تأشيرة الحج التي يتم الحصول عليها أيضا عن طريق التطبيقة و يتم طباعتها و تسليمها للمعني ، حتى يتسنى له أداء مناسك الحج.

سمحت التطبيقتين بربح الوقت والجهد و تقليل التكاليف، حيث جنبت المكلف بعملية الحج على مستوى مديريات التقنين و الشؤون العامة عناء التنقل إلى مقر وزارة الداخلية لرقن المعلومات الخاصة بحجاج ولايتهم بالإضافة إلى عدم التنقل في كل مرة إلى السفارة من أجل إيداع طلبات الفيزا للمستفيدين عبر طوابير الانتظار وسحبها في حالات جاهزية جوازات السفر المؤشرة في كل مرة .إذ حتى أصبحت عملية تسليم جوازات السفر المؤشرة في المطار نظرا لعدم استيعاب طوابير الانتظار.لكن بعد تنصيب التطبيقتين على المستوى المحلي انتهت معاناة التنقل و الانتظار حتى أصبح يمكن للمواطن التسجيل في قرعة الحج من بيته عبر الانترنت وفي حالة فوزه بالقرعة يمكنه طباعة تأشيرته بنفسه من إيميله الشخصي. (حماد) (مديرية التقنين و الشؤون العامة لولاية بومرداس، مصلحة تنقل الأشخاص ، مكتب تنقل المواطنين).

4.على مستوى ديوان الوالي:

1.4.التطبيقة المتعلقة بالمتابعة الدورية للنظام المعلوماتي الخاص بمتابعة المدارس الابتدائية-SI SSEP: كانت تتم عملية متابعة المدارس الابتدائية من طرف مصالح ديوان الوالي عن طريق مراسلة البلديات والدوائر و الاتصال بهم قصد تحيين المعطيات الخاصة بالمنشآت المدرسية (العدد، عمليات الصيانة، النقل، التدفئة، الإطعام، الإعانات المخصصة للتموينات و إعادة التأهيل...) و ذلك بصفة دورية، لكن كانت هذه العملية تشوبها نوع من البيروقراطية والبطء في تسييرها.

غير أنه ابتداء من سنة 2018، تم الانطلاق في رقمنة الملف من خلال إنشاء نظام معلوماتي يختص بمتابعة المدارس الابتدائية بحيث يحتوي على أربع خانات رئيسية ، الأولى تخص وضعية تقدم المدارس الابتدائية (عدد المدارس، معلومات عامة، العمال، المطعم، عدد الاحتياجات من المدارس) أما الخانة الثانية فتخص عملية الإحصاء حيث تحوي(قائمة المدارس، وضعية المدارس،وضعية العمال، وضعية النقل، المدافئ، المطاعم، احتياجات المواد المكتبية، احتياجات من المدارس ، وضعية المساحات الخضراء ومساحات اللعب، وضعية أجهزة الإعلام الآلي، تزود المدارس بالطاقات المتجددة) في حين تخص الخانة

الثالثة التموقع لكل مدرسة ابتدائية أما الخانة الرابعة والأخيرة فتخص قائمة الموظفين المكلفين باستخدام التطبيقة على مستوى نقاط الارتكاز بالدوائر و البلديات.

للعلم فان رقن المعلومات يكون من طرف نقاط الارتكاز لبلديات الولاية والتأكيد للمعلومات المطلوبة يكون من طرف نقاط الارتكاز للدوائر، ومصالح الولاية مكلفة بمتابعة العملية و الاتصال بوزارة الداخلية. كما تم تكليف نقطة الارتكاز على مستوى الدوائر على ضرورة القيام بجلسات عمل على مستواها بغرض ملء وتحيين جميع المعلومات المطلوبة وبضرورة تواصل نقاط الارتكاز فيما بينهم سواء الدوائر أوالبلديات.

من ايجابيات هذه التطبيقة، سمحت برقمنة ملف التربية على مستوى الولاية خاصة وأنه تم ضبط عدد المدارس بها البالغ حاليا 407 مدرسة (ولاية بومرداس ،ديوان الوالي، خلية التنمية).

2.4. التطبيقة الخاصة بمتابعة المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع PALC: هي عبارة عن نظام معلوماتي فرعي عن النظام الإحصائي المساعد على اتخاذ القرار، تم تنصيبها على مستوى مصالح ديوان الوالي وتم الانطلاق بالعمل بها بموجب التعليمة رقم 890 الصادرة عن وزارة الداخلية في 17 أكتوبر2022 ، وهذا بغرض ضمان المتابعة الحثيثة و المنتظمة لملف متابعة وفرة المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع ومحاربة المضاربة غير المشروعة (التعليمة رقم 890 الصادرة عن وزارة الداخلية.، 17 أكتوبر2022).

يتم العمل بها بالتنسيق مع مديريتي التجارة، والمصالح الفلاحية للولاية (حبوب، بقوليات، لحوم حمراء و بيضاء...)، حيث تقوم المديريتين بإرسال المعطيات المحينة يوميا إلى مصالح الديوان، ليتم رقنها فالتطبيقة من أجل تمكين مصالح الوزارة التتبع اليومي والمراقبة المستمرة للأسعار والمحجوزات...

يعتبر هذا النظام كلوحة قيادة يمكن السلطات العليا من الاطلاع على جميع المعطيات الخاصة بأي ولاية وبذلك اتخاذ القرارات الفورية والمناسبة بناءا على المعلومات غير المغلوطة بشأن ندرة السلع وكذا مقارنة الأسعار عبر التراب الوطني(أسعار منخفضة، عادية، مرتفعة على مستوى جميع الولايات).

في السابق لم تكن بحوزة السلطات العليا خريطة وطنية لتتبع الأسعار و المحجوزات، بحيث كانت كل ولاية على حدى تسير على مستواها هذه العملية و بعدها يتم إعلان السلطات الوصية بها كتابيا، و عليه فإن نظام متابعة وفرة المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع ومحاربة المضاربة مكن من اقتصار الوقت والمسافة لوصول المعلومة الدقيقة للسلطات العليا من أجل اتخاذ القرار بشكل آني ومناسب للوضعية محل الدراسة (ولاية بومرداس،ديوان الوالي ، خلية الاستثمار).

3.4.**النظام الفرعي الخاص بمتابعة وضعية انتشار الملاريا "PALAUDISME":** عبارة عن نظام فرعي لنظام المعلومات للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل متابعة عملية انتشار مرض الملاريا على مستوى ولايات الوطن باعتباره ملفا حساسا يتطلب تسييره معلومات آنية و دقيقة، دخلت حيز الاستغلال بموجب التعليمة الوزارية رقم 1054المؤرخة في 25جانفي2023، تم تفعيلها على مستوى ولاية بومرداس، (التعليمة الوزارية رقم 1054 الصادرة عن وزارة الداخلية، 25جانفي2023)و يتم تسييرها بالتنسيق مع مصالح مديرية الصحة للولاية التي تقوم بموافاة مصالح الديوان(الخلية المكلفة بتسيير ملف متابعة وضعية انتشار الملاريا) بوضعية الحالات المسجلة في كل شهر حسب جدول نموذجي وإرسالها بتاريخ الأول من الشهر الموالي

عن طريق الفاكس، ليتم بعد ذلك إدخالها في التطبيقة من أجل تمكين المصالح الوزارية المكلفة من متابعة الملف واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب (ولاية بومرداس،ديوان الوالي ، خلية الاستثمار).

4.4.تطبيقة " نشكي" : بناءا على الإرسال رقم 13924 المؤرخ في12 أكتوبر 2021 الصادر عن السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، والمتعلق بوضع حيز الخدمة الأرضية الرقمية "نشكي" المتعلقة بمعالجة والتكفل بعرائض المواطنين، تم توجيه تعليمات لرؤساء الدوائر، المدراء التنفيذيون ورؤساء المجالس الشعبية البلدية لمتابعة العملية والسهر على دراسة عرائض المواطنين والرد عليها،

مكنت هذه التطبيقة من التكفل الآني بانشغالات المواطنين كما سهلت على السلطات المركزية من متابعة عرائض المواطنين من خلال فتح حسابات ومنح كلمات المرور للمكلفين بالعملية على مستوى الدوائر والبلديات ومختلف المديريات للاطلاع على الشكاوي المقدمة من طرف المواطنين على مستوى مصالحهم من خلال الأرضية الرقمية لخدمة "نشكي" و الرد عليها و معالجتها. كما تم تعيين نقطة ارتكاز على مستوى الديوان لمتابعة هذا الملف (الإرسال رقم13924الصادر عن وزارة الداخلية ، 12 أكتوبر 2021).

5.4.التطبيقية المعلوماتية للرصد و التبليغ في مجال التكفل بالنفايات"نظيف NDIF": في إطار التكفل الجيد بعملية رفع النفايات و قصد إشراك المواطن في العملية كعنصر فعال و مبلغ عن جميع الاختلالات المسجلة في هذا المجال، تم تفعيل وتثمين التطبيقية المعلوماتية المخصصة للرصد والتبليغ في مجال التكفل بالنفايات"نظيف NDIF "، التي تم تصميمها من طرف الوكالة الوطنية للنفايات. تم إدخال هذه التطبيقة حيز الاستغلال بموجب التعليمة رقم 1936 الصادرة عن وزارة الداخلية المؤرخة في 16 فيفري 2022(التعليمة رقم 1936الصادرة عن وزارة الداخلية ، 16 فيفري2022).

تم وضع مخطط إشهاري وتحسيسي و إعلامي محكم، تم من خلاله التعريف بهذه التطبيقة وشرح أهدافها وطريقة استعمالها لفائدة المواطنين وذلك بالتنسيق مع مديرية البيئة ورؤساء الدوائر.

حيث يتم تحميلها عن طريق الهاتف من طرف المواطن من محرك البحث" Google Play" و"Play store" ويقوم بالتبليغ عن النقاط السوداء والمفارغ العشوائية وكذا الاختلالات المسجلة في عملية جمع و نقل النفايات، من خلال التقاط صور آنية عنها، معنونة بموقع جغرافي مع استظهار هوية القائم بالتبليغ وإرسالها عبر التطبيق لتصل إلى النظام المعلوماتي تحت تصرف الجماعات المحلية المنصب على مستوى الولايات وعلى مستوى المقاطعات الإدارية والدوائر ليتم مراقبتها من طرف المسؤولين المحليين المعنيين.

إذا تم رصد عدم معالجة التبليغ من طرف مصالح الديوان (خلية البيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن) من خلال التطبيق ، يتم إخطار رؤساء الدوائر لإسداء تعليمات فورية إلى نقاط الارتكاز المعينة لغرض متابعة العملية (ولاية بومرداس،ديوان الوالي، خلية البيئة و تحسين الإطار المعيشي للمواطن)

5. **على مستوى الأمانة العامة:**

1.5 تطبيقة المونوغرافيا: هي عبارة عن نظام معلوماتي في شكل منصة رقمية خاصة بمونوغرافيا الولايات يتفرع عن النظام المعلوماتي الإحصائي المساعد على اتخاذ القرار، تم إدخال هذه المنصة حيز الاستغلال بموجب التعليمة رقم 13385 الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة

العمرانية المؤرخة في 28 نوفمبر 2022 بهدف نشر وتعميم مزايا كل ولاية وجاذبيتها ومن ثم الترويج إلى الإمكانيات الإقليمية لها، وتمثل لوحة قيادية لاتخاذ القرار في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وكذا المعرفة الجيدة لإقليم الولاية من حيث الموارد مع تعزيز شراكة فعالة ومستدامة بين الولايات.

تتدرج عملية تسيير هذه المنصة عن طريق جمع المعلومات الإحصائية والمؤشرات وكذا الإمكانيات الخاصة بكل القطاعات على غرار(السياحة، التربية، الموارد المائية، المصالح الفلاحية ،الصحة..) باللغتين العربية والفرنسية من طرف المكلف بإدراج المعلومات على مستوى الأمانة العامة لولاية بومرداس(مصلحة التلخيص)، و يتم تحيين المعلومات و المؤشرات بصفة دورية مرتين في السنة(كل ستة أشهر).

تسمح هذه المنصة بولوج كافة المتعاملين الاقتصاديين وكذا الأجانب والمجتمع المدني والطلاب والباحثين للتعرف على الخصائص العامة للولاية سواء في الجانب التاريخي، الموارد والإمكانيات التي توفرها الولاية في كل المجالات (فلاحة، دراسة،...) كما تسمح بالمساعدة على اتخاذ القرار بخصوص السياسة المحلية والقطاعية. (التعليمة رقم 13385 الصادرة عن وزارة الداخلية ، 28 نوفمبر2022).

2.5.تطبيقة متابعة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و الحيوان: في إطار مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه والحيوان، كانت مصالح الولايات توافي وزارة الداخلية بتقارير كتابية شهرية حسب جداول محددة ومرفقة تتضمن الأمراض المتنقلة ذات التصريح الإجباري، لكن بعد إنشاء التطبيقة الخاصة بمتابعة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و الحيوان بموجب التعليمة الوزارية رقم 1622 المؤرخة في11 جويلية 2015 والتي تتفرع عن النظام المعلوماتي الإحصائي المساعد على اتخاذ القرار، (التعليمة الوزارية رقم 1622الصادرة عن وزارة الداخلية، 11 جويلية 2015)حيث يتم جمع حصيلة الأمراض المسجلة شهريا على مستوى الولاية ذات التصريح الإجباري، وذلك بالتنسيق مع مديرية الصحة و المصالح الفلاحية للولاية التي تقوم بتزويد مصالح الأمانة العامة (مصلحة التلخيص)عن طريق الفاكس بصفة شهرية بجميع المعلومات الإحصائية و المؤشرات اللازمة، ليتم بعد ذلك إدخالها في التطبيقة من طرف المستخدم، من أجل تمكين المصالح الوزارية المكلفة من متابعة الملف و اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب (ولاية بومرداس،مصلحة التلخيص، مكتب التنسيق).

3.5.تطبيقة متابعة تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها: نظرا لتدهور حالة المحيط بدرجات متفاوتة في بعض المناطق واستمرار ظاهرة انتشار النفايات المنزلية بجميع أنواعها(هامدة، منزلية)على مستوى التجمعات السكانية والأماكن العمومية وعلى حواف الطرقات وزيادة عدد المفارغ العشوائية في بعض المناطق الحضرية والريفية رغم الإمكانيات البشرية والمادية والمالية المسخرة لضمان التكفل الأمثل والفعال بعملية تسيير النفايات على المستوى المحلي.

لأجل هذا، ومواصلة لمسعى الدولة والجماعات المحلية في الحفاظ على نظافة المحيط وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين كأولوية قصوى، قامت وزارة الداخلية بإطلاق تطبيقة وإدخالها حيز الاستغلال بموجب التعليمة رقم 10267المؤرخة بـ 18سبتمبر2022، مخصصة لمتابعة تسيير النفايات المنزلية وما شابهها على المستوى المحلي.التطبيقة هي عبارة عن نظام فرعي يتفرع عن النظام المعلوماتي الإحصائي

المساعد على اتخاذ القرار، عبارة عن محاور وجداول إحصائية (24) محور لمتابعة النفايات المنزلية وما شابهها من بداية إنتاجها إلى غاية وصولها لمراكز الردم التقني (التعليمة رقم10267 الصادرة عن وزارة الداخلية، 18سبتمبر2022).

حيث قامت مصالح الأمانة العامة بولاية بومرداس بتعيين نقاط ارتكاز على مستوى الدوائر وكذا مؤسسة الردم التقني ومديرية البيئة من أجل جمع المعلومات من البلديات لاسيما في عملية جمع ونقل النفايات المنزلية وما شابهها،طريقة تسيير النفايات (تسيير مباشر من البلديات أومن طرف المؤسسات الولائية والبلدية)،والإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لتسيير هذه النفايات وكذا الاحتياجات البشرية والوسائل المادية اللازمة (وسائل النقل) على مستوى البلديات. كي يتسنى للمصالح المركزية تدارك النقائص.

تقوم نقطة الارتكاز لمديرية البيئة والمؤسسة الولائية لتسيير مراكز الردم التقني، بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بهم المدرجة في المحاور لاسيما في طريقة التسيير، تكلفة نقل وجمع النفايات بـ إحصاء: الإمكانيات البشرية المتوفرة وكذا الكتلة المالية للعمال، عدد مراكز الردم التقني المتواجدة على مستوى الولاية، عدد حفر الردم المملوءة و الفارغة والتكاليف المتعلقة بالخدمة المؤداة، تعداد المستخدمين على مستوى مراكز الردم التقني، اسم المؤسسات وطابعها التجاري ورقم القيد في السجل التجاري وقيمة رأس المال ومقرها إضافة إلى الوضعية المالية للمؤسسة العمومية الولائية.

سمحت هذه التطبيقة بتكوين قاعدة بيانات إحصائية وشاملة حول وضعية تسيير النفايات المنزلية وما شابهها،حيث تهدف أساسا إلى متابعة مسار تسيير النفايات المنزلية وما شابهها والوسائل المسخرة للتكفل بها على مستوى البلديات والمؤسسات العمومية الولائية والبلدية المكلفة بتسيير المرفق العام لجمع ونقل ومعالجة النفايات المنزلية وما شابهها،الأمر الذي حسن متابعة وتقييم ظروف التكفل بالمرفق العام الحيوي على المستويين المحلي والمركزي،بما يمكن من اتخاذ التدابير المناسبة لمرافقة البلديات والمؤسسات العمومية واستدراك النقائص التنظيمية والهيكلية المسجلة في هذا المجال. كما مكنت مستخدميها من استغلالها بطريقة سهلة وفعالة (ولاية بومرداس،مصلحة التلخيص، مكتب التنسيق).

4.5.تطبيقة متابعة إنتاج المحاصيل و إحصاء الثروة الحيوانية: هي عبارة عن نظام معلوماتي، تم إدخالها حيز الاستغلال بموجب التعليمة رقم 9338 المؤرخة في 21 أوت 2022الصادرة عن وزارة الداخلية بهدف رقمنة إنتاج الحبوب و الثروة الحيوانية. حيث تتضمن هذه التطبيقة ثلاث عمليات:الحرث و البذر، الحصاد والدرس،وإحصاء الثروة الحيوانية. وتم تعيين نقاط ارتكاز لها على مستوى الولايات والدوائر وبالتنسيق مع المصالح الفلاحية. حيث تنطلق العملية على مستوى التقسيمات الفلاحية التي تقوم بإرسال المعطيات المحينة عن طريق تقارير كتابية (الفاكس) إلى نقاط الارتكاز بالدوائر، ليتم بعد ذلك إدخالها في التطبيقة تحت إشراف وسلطة رئيس الدائرة ومراقبة المصالح الفلاحية للولاية حتى يتسنى لمصالح الولاية (الأمانة العامة- مصلحة الوثائق) والمصالح الوزارية من متابعة المعلومات المدرجة عبر التطبيقة المنصبة على مستواهم. حيث سمحت هذه التطبيقة بـ:

- إحصاء كل من المستثمرات الفلاحية المخصصة لزراعة الحبوب، المستثمرين في مجال زراعة الحبوب، بالإضافة إلى إحصاء أنواع الحبوب المزروعة.
- معرفة الإنتاج المخصص للبذور والإنتاج المخصص للاستهلاك وكذلك الإنتاج الموجه لتعاونية الحبوب والبقوليات الجافة.
- معرفة كيفيات أنواع السقي، والمعلومات الخاصة بالدعم المقدم لكل فلاح.

وبالتالي هذه التطبيقة تمكن أصحاب القرار من متابعة هذا الملف و اتخاذ القرارات الصائبة بشأن دعم الفلاح بدقة وسهولة (ولاية بومرداس، مصلحة الوثائق، مكتب الوثائق و بنك المعلومات).

5.5.تطبيقة متابعة المشاريع الاستثمارية المكتملة والتي لم تدخل حيز الاستغلال بعد: هي تطبيقية الكترونية تم تنصيبها على مستوى الولايات بموجب التعليمة الرئاسية رقم03 المؤرخة في21 ديسمبر2021 المتعلقة بمنح رخص الاستغلال الاستثنائية للمشاريع الاستثمارية المكتملة والتي لم تدخل حيز الاستغلال بعد.

تم صدور هذه التعليمة بناءا على العراقيل التي التمستها اللجان الولائية المكلفة بمتابعة المشاريع الاستثمارية المكتملة و رفع القيود عنها، حيث ارتأت السلطات الوزارية إلى إنشاء هذه التطبيقية التي تعتبر بمثابة لوحة قيادة منصبة على مستوى الرئاسة و وزارة الداخلية و كذا على مستوى الولايات، من أجل تسهيل عملية تحويل المعلومات الخاصة بالملف إلى الجهات الوصية من أجل المساعدة على اتخاذ القرارات الفورية (التعليمة الرئاسية رقم03 ، المؤرخة في 21 ديسمبر2021).

تنطلق العملية بداية بإعداد قائمة شكاوي المستثمرين المودعة على مستوى مديريتي الصناعة والبيئة ،بحيث تقوم بإعدادها أمانة اللجنة والمتمثلة في مديرية الصناعة. بعدها يتم دراستها حالة بحالة من طرف أعضاء اللجنة تبعا لقرار والي الولاية لرفع العراقيل التي تواجه المستثمرين من اجل وضع مشاريعهم حيز الاستغلال.بعدها يقوم مستخدم التطبيقة(المكلف بها على مستوى الأمانة العامة-مصلحة التلخيص) برقن المعلومات الخاصة بالمشاريع التي تم رفع العراقيل عنها بالتطبيقة المنصبة على مستواهم حتى يتسنى للسلطات العليا متابعة الملف عن قرب وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الفورية واللازمة،عوضا عن الطريقة الكلاسيكية التي تعتمد على إرسال تقارير ورقية من طرف كل ولاية (ولاية بومرداس،مصلحة التلخيص، مكتب التنسيق).

6.5.تطبيقة متابعة عملية التشجير: هي عبارة عن نظام فرعي عن النظام المعلوماتي الإحصائي المساعد على اتخاذ القرار، سمحت بتكوين قاعدة بيانات إحصائية و شاملة حول وضعية عملية التشجير.

دخلت حيز الاستغلال بجميع ولايات الوطن بموجب التعليمة رقم 13722 المؤرخة في 07 أكتوبر2021 الصادرة عن وزارة الداخلية المتضمنة عملية التشجير (التعليمة رقم 13722 الصادرة عن وزارة الداخلية، المؤرخة في 07 أكتوبر2021).

تم تنصيب هذه التطبيقة على مستوى الدائرة الوزارية، كما تم وضعها تحت تصرف اللجان الولائية المكلفة بمتابعة عملية التشجير، بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعداد تقارير تقدمها إلى الموظف المكلف بإدخالها إلى التطبيقة على مستوى كل ولاية و تحت مسؤوليته عن طريق الولوج إلى النظام المعلوماتي

الإحصائي المساعد على اتخاذ القرار، وإرسال الوضعية الشهرية المستخرجة من التطبيقية الآلية إلى المصلحة المعنية بالوزارة.

الهدف من رقمنة هذه العملية هو إحصاء جميع المناطق المتضررة جراء الحرائق المزمع إعادة تهيئتها وغرسها،و ذلك بالتنسيق مع المصالح الفلاحية،إضافة إلى إحصاء عدد المشتلات التابعة للجماعات المحلية. حيث تسمح هذه التطبيقة بتحديد البرنامج الوطني المسطر لحملة التشجير وكذا معرفة حصيلة هذه العملية كليا و تفصيلا، الأمر الذي ساهم في تسهيل متابعة عملية التشجير عبر التراب الوطني من طرف السلطات المعنية وتطويرها خاصة وأنها قلصت آجال إرسال المعطيات ومعالجتها كما كان معمول به في الطريقة الكلاسيكية في تسيير الملف (مصلحة التلخيص، مكتب التنسيق).

7.5.**النظام الفرعي الخاص بمتابعة المخاطر الكبرى"RISQUES MAJEURES"** : كان يتم إخطار مصالح الوزارة المكلفة بمتابعة المخاطر الكبرى عن طريق مراسلات كتابية تأخذ جهدا ووقتا تتبعها قرارات متأخرة. لكن بموجب التعليمة الوزارية رقم 1054 المؤرخة في 25 جانفي 2023، تم تفعيل التطبيقة الخاصة بمتابعة المخاطر الكبرى والمحتملة حسب كل ولاية ،اذ هي عبارة عن نظام فرعي عن النظام المعلوماتي الإحصائي المساعد على اتخاذ القرار، سمحت بتكوين قاعدة بيانات إحصائية وشاملة حول وضعية المخاطر الكبرى بجميع ولايات الوطن.

فعلى سبيل المثال أهم الأخطار المحصاة و المحتملة بولاية بومرداس هي أخطار طبيعية(الزلازل والأخطار الجيولوجية،الفيضانات،الأخطار المناخية، حرائق الغابات، الأخطار الصناعية والطاقوية) وأخطار تكنولوجية(الأخطار الإشعاعية والنووية،الأخطار المتصلة بصحة الإنسان،الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات، أشكال التلوث الجوي أوالأرضي أوالبحري، الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية) بناءا على القانون رقم 20/04 المؤرخ في 25ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الإخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، لكن مؤخرا تسجل ولاية بومرداس نوعين فقط من المخاطر التي تتكرر سنويا تتمثل في مخاطر الحرائق و الفيضانات (التعليمة الوزارية رقم 1054الصادرة عن وزارة الداخلية، المؤرخة في 25 جانفي 2023).

تم تنصيب التطبيقة على مستوى مصالح الأمانة العامة للولاية (مصلحة الوثائق)، حيث يتم تسييرها بالتنسيق مع مصالح مديرية الحماية المدنية ومصالح محافظة الغابات التي تقوم بموافاة مصالح الولاية المعنية عن طريق الفاكس بوضعية الكوارث المسجلة على مستوى الولاية، ليتم بعد ذلك إدخالها في التطبيقة من طرف الموظف المكلف بها بشكل آني في الحالات المستعجلة ودوريا في الحالات العادية من أجل تمكين المصالح الوزارية المكلفة من متابعة الملف واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

سهلت هذه التطبيقة عملية جمع المعلومات و إحصائها وتحويلها بصفة آنية وفي وقت وجيز بالرغم من النقائص التي تشوبها خاصة وأن المديرية المعنية بجمع المعطيات الخاصة بالكارثة لا يسمح لها بالولوج إلى التطبيقة لإدخال المعلومات مباشرة وإنما يتم تحويلها كتابيا عبر الفاكس بشكل آني إلى مصالح الولاية من

أجل إدخالها في التطبيقة لتمكين المصالح الوزارية من متابعتها ومراقبتها واتخاذ القرارات الصائبة بشأنها (ولاية بومرداس، مصلحة الوثائق، مكتب التحليل).

8.5.النظام المعلوماتي لتسيير و متابعة برامج التجهيز العمومي (SI-GSPEP): هو عبارة عن نظام فرعي للنظام المعلوماتي المعمول به على مستوى المديرية العامة للمالية والوسائل لوزارة الداخلية، في سنة 2019 تم توسيعه إلى الولايات بموجب التعليمة رقم 2224 المؤرخة في 11 مارس2019 الصادرة عن وزارة الداخلية ليشمل عدة أنظمة فرعية منها،النظام المعلوماتي المتعلق بمتابعة تنفيذ البرنامج القطاعي غير الممركز PSD (التعليمة رقم 2224الصادرة عن وزارة الداخلية، المؤرخة في 11 مارس 2019).

في البداية تضمن النظام فقط المشاريع في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز المسجل لفائدة الولاية بعنوان وزارة الداخلية ،حيث تم تثبيت التطبيقة الخاصة به على مستوى مصلحة التلخيص بالأمانة العامة للولاية، أين تم تسجيل آنذاك (سنة 2019) 73 عملية يتم متابعتها من طرف موظف مكلف بها، بعدها تم توسيع مجال عمل التطبيقة ليتضمن إحصاء جميع العمليات بمختلف القطاعات المسجلة لفائدة الولاية ليبلغ عددها 803 عملية (مصلحة التلخيص، مكتب التنسيق).

جاءت هذه التطبيقة بغرض ضمان المتابعة المنتظمة وعن قرب (صور فوتوغرافية) للمشاريع المسجلة لصالح ولاية بومرداس ومتابعة تقدمها عبر جميع مراحلها.حيث يتم تحيين المعطيات الخاصة بكل مشروع آنيا ودوريا حسب الضرورة من طرف الإدارات المعنية مرفقة بصور فوتوغرافية تبين مدى تقدم المشاريع المسجلة، بناءا على مراسلات كتابية إلى مصلحة التلخيص بالأمانة العامة ، ليتم إدخالها في التطبيقة من طرف الموظف المكلف بها، حتى يتسنى للمصالح الوزارية وكذا رئاسة الجمهورية بمتابعة مدى تقدم المشاريع القطاعية على مستوى كل ولاية (ولاية بومرداس،مصلحة التلخيص، مكتب التنسيق).

بعدها في سنة 2022 بموجب التعليمة رقم 1479 المؤرخة في 07 فيفري 2022 الصادرة عن وزارة الداخلية، تم توسيع نطاق هذا النظام إلى كافة عمليات الاستثمار العمومي بمختلف مصادر تمويلها، بحيث أصبح يشمل كل من (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية،التعليمة رقم 1479، المؤرخة في 07 فيفري 2022):

- العمليات المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز و التي تشمل المخططات البلدية للتنمية إضافة إلى البرامج القطاعية غير الممركزة PSD الذي كان يشمله النظام المعلوماتي المتعلق بمتابعة تنفيذ البرنامج القطاعي غير الممركز PSD قبل توسيعه.
- مشاريع التجهيز الممولة على عاتق صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.
- مشاريع التجهيز و الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانيات الجماعات المحلية (ميزانيتي البلدية و الولاية).

كما تم تنصيب هذا النظام على مستوى كل من:

- مصلحة التلخيص بالأمانة العامة لكل ولاية لمتابعة التقدم المادي و المالي للعمليات المدرجة ضمن البرامج القطاعية غير الممركزة PSD.
- مديرية الإدارة المحلية لكل ولاية لمتابعة عمليات التجهيز المدرجة ضمن ميزانية التجهيز للولاية.

- الدوائر: لمتابعة تنفيذ المخططات البلدية للتنمية PCD و متابعة البرامج المدرجة ضمن ميزانية التجهيز للبلدية على مستوى الدوائر.

يقوم المكلف بهذا النظام المعلوماتي بإدراج البيانات المتعلقة بالعمليات والتي تشمل المعلومات التالية: عنوان القطاع، القطاع الفرعي والباب، مبلغ البرنامج الجاري لكل عملية، رقم وعنوان العملية، رخصة البرنامج الأولية لكل عملية، مبالغ استهلاك اعتمادات الدفع التجميعية، استهلاك اعتمادات الدفع لكل عملية، وضعية تقدم الأشغال ومعدلها، الصور التي توضح مدى التقدم المادي لكل عملية. كما يتعين عليه تحيين القيام بتحيين البيانات المتعلقة بمختلف المشاريع عند نهاية كل شهر وقبل اليوم الخامس من الشهر الموالي على أقصى تقدير (دليل متابعة و تسيير اعانات التجهيز و الاستثمار الممنوحة من صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية(EX FCCL- CSGCL).

هذا النظام سمح بتكوين قاعدة بيانات تسمح بمتابعة مشاريع الاستثمار العمومي بمختلف مصادر تمويلها عبر جميع المراحل(التسجيل، التعاقد والانجاز المادي والمالي وأخيرا الغلق)، ليكون بذلك بمثابة أداة تسيير لهذه البرامج بالنسبة لصاحب المشروع على المستوى المحلي، وأداة تقييم ومتابعة أكثر نجاعة بالنسبة للإدارة المركزية. وبالتالي تقييم المجهود المالي للدولة والجماعات المحلية الموجه لدعم التنمية المحلية، وتقدير الاحتياجات المالية اللازمة للتكفل بالمشاريع التنموية على المستوى المحلي (التعليمة رقم 1479، المؤرخة في 07 فيفري 2022).

لهذا النظام المعلوماتي SI-GSPEP عدة مزايا أهمها (دليل متابعة و تسيير اعانات التجهيز و الاستثمار الممنوحة من صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية(EX FCCL- CSGCL):

-التسيير التشاركي بين المصالح المركزية واللامركزية والهيئات تحت الوصاية في إدارة البيانات .

-إمكانية إضافة التحسينات و التحديثات بشكل مستمر بدون التنقل و ذلك مباشرة من الخادم SERVEUR

9.5.تطبيقة الخدمة الأرضية الرقمية WEB COURRIEL: بموجب التعليمة رقم431 المؤرخة في 11 جانفي 2022 الصادرة عن وزارة الداخلية تم وضع تطبيقة خاصة بالأرضية الرقمية WEB COURRIEL حيز الاستغلال على مستوى كافة المصالح المركزية و المحلية لوزارة الداخلية وذلك من أجل تطوير أنظمة التسيير الرقمي للبريد على مستواها بتاريخ 13جانفي 2022.

تم تنصيبها بولاية بومرداس على مستوى الأمانة العامة بمصلحة التلخيص وكذلك على مستوى ديوان الوالي. تضمن هذه الخدمة التواصل الآني بين الولايات والمصالح المركزية وتمكن من إرسال كل البريد عبرها(فاكس، بريد محمول، ملفات أخرى...) وطباعة وصل الاستلام من التطبيقية المعلوماتية، كما سمحت بربح الوقت و اقتصاد الوسائل والتكاليف إضافة إلى ضمان أعلى مستويات الشفافية في تسيير البريد (التعليمة رقم 431 الصادرة عن وزارة الداخلية، المؤرخة في 11 جانفي 2022).

10.5.تطبيقة متابعة توفر الخدمات العمومية الأساسية للمواطن: هذه التطبيقة عبارة عن نظام فرعي عن النظام المعلوماتي الإحصائي المساعد على اتخاذ القرار،تستغل كمنصة الكترونية، دخلت حيز الخدمة ابتداء من18أفريل2023 على مستوى الولايات بموجب التعليمة رقم5818 المؤرخة في

13أفريل2023 الصادرة عن وزارة الداخلية، بغرض متابعة عملية توفر وجودة أهم الخدمات العمومية من أجل تحديد النقائص واتخاذ الإجراءات اللازمة نظرا لما تكتسيه من أهمية للحفاظ على النظام العام.

تم تنصيبها على مستوى الأمانة العامة للولاية (مصلحة التلخيص)، يتم الولوج إليها من طرف إطار مؤهل يقوم بجمع المعلومات اللازمة وحجزها في التطبيقة بصفة دقيقة حسب كل بلدية مع رفع تقارير أسبوعية إلى المصالح المركزية المعنية تتضمن الأسباب والعراقيل التي تحول دون توفير الخدمات الأساسية للمواطن مع الإجراءات و التدابير المتخذة حيال ذلك (ولاية بومرداس،مصلحة التلخيص، مكتب التنسيق).

تعمل هذه التطبيقة على إحصاء وإدراج المعلومات الموافقة لكل خدمة عمومية عبر جميع البلديات التابعة للولاية مع الحرص التام على صحة ودقة المعطيات، بهدف تجميع كافة البيانات المتعلقة بتوفر واستمرارية هذه الخدمات حتى يتسنى للسلطات المركزية الحصول على نظرة شاملة عن الوضعية العامة المتعلقة بتوفر الخدمات العمومية الأساسية في الولاية والعراقيل التي تحول دون تقديمها بكيفية ترقى لتطلعات المواطن (التعليمة رقم 5818الصادرة عن وزارة الداخلية، المؤرخة في 13أفريل 2023).

11.5. تطبيقة النظام المعلوماتي الإحصائي الجغرافي الإقليمي(SISGT): هي عبارة عن نظام فرعي للنظام المعلوماتي الإحصائي المساعد على اتخاذ القرار، تم استحداثه وإدخاله حيز الاستغلال تحت تصرف الولايات بموجب التعليمة رقم 8184 المؤرخة في 08 جوان2021 الصادرة عن وزارة الداخلية بغرض متابعة و تقييم وضعية التنمية المحلية لاسيما الاقتصادية و الاجتماعية منها بصفة دورية .

تم تنصيبها أولا على مستوى الأمانة العامة للولاية تحت تصرف المكلف بمصلحة التلخيص، يتم الولوج إليها من طرف إطار مؤهل مكلف بمتابعة مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق مع المصالح غير الممركزة بحيث يقوم بجمع المعلومات اللازمة والتأكد من دقتها بالتنسيق مع المصالح المعنية وإدراجها في التطبيقة بصفة دورية(فصلية)حسب كل بلدية مع التأكيد والمصادقة على البيانات الخاصة بكل بلدية على مستوى الولاية ليتم بعد ذلك المصادقة عليها على المستوى المركزي (ولاية بومرداس،مصلحة التلخيص، مكتب التنسيق).

تطوير هذا النظام سمح بتصميم لوحة قيادة خاصة بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حول التنمية المحلية بغية إرساء آليات تقييم مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية وتحقيق فهم أفضل للديناميكية الإقليمية والقدرة على إسقاطها على المدى البعيد عن طريق القيام بالدراسات الاستشرافية المتعلقة بالتنمية المحلية، إضافة إلى قياس وتقييم أثر الانجازات المحققة في إطار السياسات العمومية للدولة في شكل حزمة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، من أجل تنوير مسار اتخاذ القرار على المستويين المركزي والمحلي لتسطير صائب للسياسات التنموية.

هذا النظام المعلوماتيSISGT مكن المسؤولين المحليين من متابعة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق لوحة القيادة على مستوى الولاية بغرض متابعة وضعيتها التنموية ومدى تطورها،تحليلها،عن

طريق خرائط موضوعاتية، مقارنتها وتقييمها عن طريق الرسومات البيانية من اجل اتخاذ القرارات المناسبة لاستدراك النقائص.

رابعا- معوقات السير الحسن للخدمات العمومية عبر التطبيقات الرقمية و سبل تجاوزها:

- نقص الوعي لدى المواطن وعدم وجود ثقافة الاعتماد على الإدارة الالكترونية مما يجعل المواطن لا يقدم طلباته عبر الانترنت.
- نقص التحسيس بأهمية الخدمة الرقمية و عدم اعتماد جميع وسائل التواصل الحديثة المرئية، المكتوبة أو المسموعة النشر الواسع لثقافة استخدام المنصات الالكترونية.
- وجود بعض المشاكل التقنية بالمنصات على مستوى بعض البلديات و الإدارات.
- مشكل تدفق الانترنت في بعض الأحيان و عدم توفرها بشكل موسع على مستوى الإدارات.
- نقص الوسائل المادية كأجهزة الإعلام الآلي المتطورة و نقص الموظفين المتخصصين في هذا المجال.
- عدم إجراء دورات تكوينية باستمرار بالنسبة للموظفين المكلفين بمتابعة العملية لتأهيلهم و تأطيرهم بشكل يضمن نجاعة و فعالية تقديم الخدمة العمومية عبر تقنية الرقمنة، خاصة و أن التطبيقات الرقمية قابلة للتحيين بشكل مستمر.
- يتم إنشاء التطبيقات على مستوى وزارة الداخلية وبما يخدم بشكل كبير المصالح المركزية، وهذا ما يجعل استغلال هذه التطبيقات على المستوى المحلي محدود ولا يلم بجميع المعطيات التي تخدم السلطات المحلية، مما يستوجب على إطارات هذه الأخيرة استخدام الملفات الورقية للإلمام بجميع المعطيات الخاصة بالملف المطلوب على المستوى المحلي.
- معظم التطبيقات تحتوى على عدة خطوات في تسييرها يمكن الاستغناء عنها، كثرة الخطوات بها تهدر الوقت وتؤدي إلى تضليل مستخدميها للوقوع في أخطاء في عملية الولوج و إدخال المعلومات اللازمة، لذلك يستحسن تبسيطها، خاصة و أن مستخدميها على المستوى المحلي إداريين و ليسو تقنيين.
- لا تزال عملية إرسال الملف الورقي(ملخص التطبيقة)إلى السلطات المركزية ممضى من طرف المسؤول و هذا يدل على تجذر البيروقراطية الورقية بالإدارة الجزائرية رغم استحداث التطبيقات الرقمية على مستواها .
- إلى غاية يومنا هذا، لم يتم ربط كل القطاعات بهذه التطبيقات، إذ معظمها مسموح الولوج لها فقط من طرف وزارة الداخلية و جماعاتها المحلية، مما أعاق توحيد المعلومة و اخذ وقت لتكون في متناول القطاعات الأخرى(مثلا وزارة البيئة تحتاج إلى قائمة الجمعيات الناشطة في مجال البيئة و المحيط، تقوم بالولوج إلى التطبيقة الخاصة بالجمعيات ومباشرة العملية فوريا لتحديد اختيار القائمة بنفسها، لكن في الواقع العملية تتطلب إرسالية إلى وزارة الداخلية التي تحدد لها القائمة و ترسلها عبر البريد مما يأخذ ذلك وقتا و جهدا وتكلفة).

- عدم توسيع استخدام كل التطبيقات على مستوى البلديات من طرف الجهات المركزية (فقط على مستوى الولايات) و هذا لا يضمن شفافية المعلومات.
- عدم تنصيب معظم التطبيقات و تعميمها على جميع المستويات، أي أن ليس من حق كل الفاعلين الولوج إلى التطبيقات بل لا يزال التعامل بالمراسلات البريدية و الفاكس (ولاية، ومديريات القطاعات الأخرى مثل الحماية المدنية والصحة...) على غرار النظام الفرعي الخاص بمتابعة المخاطر الكبرى، النظام الفرعي الخاص بمتابعة وضعية انتشار الملاريا،التي يستوجب إرسال ورقي من المديرية المعنية(الصحة مثلا) إلى مصالح الولاية المنصبة على مستواها التطبيقة من أجل إدخال المعلومات إليها ليتسنى متابعتها من طرف المصالح المركزية.وبالتالي لا تزال الملفات الورقية تطغى في الإدارة، وهذا أيضا أثقل من مهمة الإطار المكلف بالتطبيقة على مستوى الولاية.
- في البداية يكون إنشاء التطبيقة من طرف الإدارة المركزية وتثبيتها على مستواها وبعدها يتم توسيع العمل بها على المستوى المحلي (الولايات ، الدوائر والبلديات)، تولى لها أهمية بالغة لكن بعدها يتناقص الجهد المبذول في تطويرها وتفعيلها على جميع المستويات لتتناسى و تهمل أو تستبدل تماما، خاصة في ظل التغيير المستمر للمسؤولين المتوليين المهام الرئيسية بالمصالح المركزية .

الخاتمة: صحيح أن هذه التطبيقات الرقمية المنصبة على مستوى قطاع الداخلية مكنت من تكوين قاعدة بيانات إحصائية وجغرافية شاملة حول الملفات المتابعة بما يساعد المسؤولين على المستوى المحلي والمركزي في التكفل بها، وحقيقة، و بالرغم من الإمكانيات البشرية والمادية والمالية التي تم تسخيرها لضمان التكفل الأمثل والفعال لرقمنة قطاع الداخلية بالجزائر، إلا أن النتائج تبقى غير مرضية، ولا ترقى غالبا إلى مستوى تطلعات المواطنين، بالنظر إلى الإمكانيات التي سخرتها الدولة الجزائرية لذلك.

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تفاعل متوسط للمواطنين مع مشروع تحديث الإدارة و ظهر جليا في إقبال المواطنين على استخراج الوثائق البيومترية .
- استحسان المواطن للإجراءات الجديدة في التعامل مع الإدارة المحلية والتي تقلل من الوقت والجهد والمال في الحصول على الخدمة المطلوبة، رغم المعوقات التي تحول دون ذلك عند نسبة معتبرة من المواطنين الجزائريين .
- رغم تواصل الجهود المبذولة في مجال تحديث الإدارة المحلية وعصرنتها، إلا أن الانتقال إلى إدارة محلية الكترونية لازال بحاجة إلى تهيئة البيئة المناسبة كي يتحقق النجاح المراد الوصول إليه.

التوصيات:

- العمل على تحسين خدمة الإنترنت لأنها خطوة مهمة في تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومنه تطبيق الإدارة الإلكترونية. والعمل على تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

والاتصال وتطوير مختلف شبكات الاتصال من خلال توفير غلاف مالي خاص لتمكين الإدارات من حصولها على أجهزة متطورة حديثة تحتمل ضغط التطبيقات.

- القيام بدورات تدريبية وتكوينية للموظفين المحليين بشكل دوري ومستمر، الأمر الذي من شأنه تحيين معارفهم ومواكبتهم للتطورات الحاصلة، من خلال إقامة ملتقيات وبرامج تكوين في مجال الإدارة الرقمية لتعميق الوعي بمفهوم الإدارة الالكترونية خاصة لمستخدمي التطبيقات .
- العمل على التحيين الدوري للتطبيقات الحالية من اجل تسيير الإدارة بطرق حديثة تتماشى وتطورات احتياجات المواطن والموظف، إضافة إلى تكوين لجان خاصة متكونة من تقنيين (مهندسين في الإعلام الآلي) و إداريين من أجل معاينة التطبيقات لاكتشاف النقائص والتكفل برفع التحفظات التقنية وتسهيل مهمة الموظف المكلف بالتطبيقات، وذلك بصفة دورية.
- إصدار تعليمات تنظم المعاملات الالكترونية (الإطار القانوني)، وذلك بوضع آليات لحماية الإدارة الالكترونية من الجرائم المعلوماتية والتي تؤثر على خصوصيات المواطن وتجعله يعزف عن استعمال مختلف المنصات لحماية مختلف البيانات الالكترونية كالتوقيع والمصادقة الالكترونية عوضا عن التضييق عن رقمنة الإدارة.
- إشراك الجامعة والقيام باستغلال خريجي الجامعات في البحث العلمي في كامل التخصصات من خلال ايلاء عناية تامة لمخرجات بحوثهم واستغلالها في تحسين نوعية الخدمة العمومية خاصة الإعلام الآلي التي تستغل في ابتكار التطبيقات و التكنولوجيا الساعية لرقمنة الإدارة.
- العمل على تسهيل تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال تسيير المرافق العامة بغرض تعميمها والاستفادة منها مثل تعميم تجربة قطاع الجماعات المحلية في تحديث إداراتها عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قطاع آخر لم يتم رقمنته. مع ضرورة إنشاء قاعدة تواصل فيما بينها.
- ضرورة التواصل ما بين الإدارات المركزية والإقليمية للعمل على القضاء على معوقات رقمنة الإدارة المحلية من خلال الاطلاع على النقائص والاحتياجات المحلية.
- تشجيع و مرافقة مبادرات المجتمع المدني الهادفة إلى انجاز وتسيير المرافق العمومية المحلية بصفة دورية.لاسيما فيما يتعلق تحديث الإدارة العمومية وذلك في إطار العمل التشاركي التشاوري.
- ضرورة العمل على تشجيع كل المبادرات العمومية والخاصة الرامية لوضع إجراءات عملية تهدف لتحسين جودة الخدمات المرفقية، فضلا عن تدعيم و مرافقة المؤسسات الخاصة الناشطة في مجالات تحديث وسائل الإدارة بما يمكنها من المساهمة بفعالية في الديناميكية المحلية للتنمية والجهود الاقتصادي الوطني لخلق الثروة ومناصب عمل مستدامة.
- وضع إستراتيجية وطنية شاملة من أجل تخفيف قوام الملفات وإجراءات معالجتها كلما كان ذلك ممكنا، ومحاولة التخلص من الملف الورقي والوصول إلى 00 ورقة. بحيث يتم إيداع الطلبات عبر المواقع الالكترونية (نسخ - إرسال)و يتابعها المواطن عبر الحساب الخاص به إلى غاية الحصول عليها.

- من بين الملفات التي يستحسن رقمنتها في أقرب وقت من اجل تسهيل مهمة الموظف المكلف بهاو تخفيف عناء الإجراءات المعقدة على المواطن، و تسييرها بشكل مرن هي:

▪ تطبيقة خاصة باستلام و تسليم الوثائق البيومترية خاصة، و أن عملية البحث تقليدية (جدول إرسال كتابي ما بين المركز البيومتري و الولاية و الدائرة و هذا ما صعب من مهمة البحث عن البطاقات الضائعة).

▪ تطبيقة خاصة بتنقل الأجانب و كذا تمديد تأشيرة الأجانب و تكون بالتنسيق مع مصالح الأمن، بحيث يتم أخذ رأيهم مباشرة عبر التطبيقة بواسطة الخانة الموجهة إليهم، لأن مدة الرد من طرف مصالح الأمن أصبحت تأخذ وقتا و هذا لا يخدم الأجانب في حالة التجديد .

▪ رقمنة ملف تسوية البنايات، ملف المخططات التوجيهية و المخططات شغل الأراضي، و تفعيل البوابة الالكترونية الخاصة بالصفقات العمومية بالجماعات المحلية.

قائمة المراجع:

- التعليمة الرئاسية رقم03 . (المؤرخة في 21 ديسمبر 2021). *المتعلقة بمنح رخص الاستغلال الاستثنائية للمشاريع الاستثمارية المكتملة و التي لم تدخل حيز الاستغلال بعد.*
- قانون 07-12 المتضمن قانون الولاية. . (المؤرخ في07 أفريل 2012).
- ا13722لصادرة عن وزارة الداخلية. (المؤرخة في 07 أكتوبر 2021). التعليمة رقم 13722 الصادرة عن وزارة الداخلية. *المتضمنة عملية التشجير.*
- إبراهيم الخليل بن عزة. (2019/2018 و 2019/2020). *محاضرات، مقياس الاتصال والخدمة العمومية*. تم الاسترداد من https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=3968
- إسماعيل شريف . (2015). *أساسيات التسيير العمومي*. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
- الإرسال رقم13924الصادر عن وزارة الداخلية . (12 أكتوبر 2021). الإرسال رقم13924. *و المتعلق بوضع حيز الخدمة الأرضية الرقمية "نشكي" .*
- التعليمة الوزارية المشتركة رقم 01. (بلا تاريخ). العملية التضامنية لشهر رمضان الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية. . *16 أفريل 2019* .
- التعليمة الوزارية رقم 1054 الصادرة عن وزارة الداخلية. (25جانفي2023). التعليمة الوزارية رقم 1054. *تتعلق بنظام المعلومات الخاص بمرض الملاريا.*
- التعليمة الوزارية رقم 1054الصادرة عن وزارة الداخلية. (المؤرخة في 25 جانفي 2023). *الخاصة بمتابعة المخاطر الكبرى و المحتملة بكل ولاية.*
- التعليمة الوزارية رقم 1622الصادرة عن وزارة الداخلية. (11 جويلية 2015). التعليمة الوزارية رقم 1622. *الخاصة بتطبيقة متابعة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و الحيوان.*
- التعليمة رقم 13385 الصادرة عن وزارة الداخلية . (28 نوفمبر2022). التعليمة رقم 13385. *المتعلقة بخصوص المنصة الرقمية لمونوغرافيا الولايات.*
- التعليمة رقم 16010الصادرة عنوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية. (26 أكتوبر 2023)..
- الرسمية, الجريدة. (2011). قانون 10-11 المتعلق بالبلدية، عدد37، *22 جويلية2011*.
- المرسوم التنفيذي رقم 21-61. (بلا تاريخ). المتضمن إحداث منحة مدرسية خاصة و تحديد شروط و كيفيات منحها. *المؤرخ في 08 فيفري 2021* .
- المرسوم التنفيذي رقم 317-23 . (المؤرخ في 06 سبتمبر 2023). *المحدد لشروط و كيفيات مسك البطاقية الوطنية لترقيم المركبات.*
- المفتشية العامة لولاية بومرداس. (بلا تاريخ).
- حماد. (بلا تاريخ). التنمية.

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 17. (2020). دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 17.
- دليل متابعة و تسيير اعانات التجهيز و الاستثمار الممنوحة من صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية(EX FCCL- CSGCL. (بلا تاريخ).
- عبدالكريم عشور . (2010). ،دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير، قسنطينة: جامعة قسنطينة.
- فوزية صادقي. (2020- 2021). ، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر- دراسة تحليلية للجماعات المحلية،أطروحة دكتوراة الطور الثالث، جامعة 3، كلية علوم الإعلام الاتصال و السمعي البصري، الجزائر: جامعة قسنطينة 3.
- محمد سليماني ، و علي بايزيد . (2015). سليماني محمد، ،" أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". *مجلة الاقتصاد و التنمية*(3).
- مديرية الإدارة المحلية،مصلحة تسيير الموارد البشرية. (بلا تاريخ). ولاية بومرداس، مصلحة تسيير الموارد البشرية.
- مديرية التقنين و الشؤون العامة لولاية بومرداس، مصلحة تنقل الأشخاص ، مكتب تنقل المواطنين. (ب.ت).
- مديرية التقنين و الشؤون العامة لولاية بومرداس، مصلحة تنقل الاشخاص، مكتب تنقل الأجانب. (بلا تاريخ).
- وزارة الداخلية. (17 أكتوبر2022). التعليمة رقم 890 الصادرة عن وزارة الداخلية. *التي تتعلق بنظام المعلومات الخاص بوفرة المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع و محاربة المضاربة غير المشروعة*.
- وزارة الداخلية. (18سبتمبر2022). التعليمة رقم10267 الصادرة عن وزارة الداخلية. *خاصة بتطبيقة متابعة تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها* .
- وزارة الداخلية الخاصة ببرامج التسجيل في إطار المخصص الإجمالي للتجهيز و الاستثمار لصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية بعنوان سنة 2024. (15 نوفمبر 2023). التعليمة الوزارية رقم 16940الصادرة عن وزارة الداخلية.
- وزارة الداخلية المتعلقة بتمويل برامج التجهيز و الاستثمار لفائدة الجماعات المحلية. (بلا تاريخ). المذكرة التأطيرية رقم903 الصادرة عن وزارة الداخلية المؤرخة في 23اكتوبر2022. *23أكتوبر2022*.
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية. (المؤرخة في 11 مارس 2019). التعليمة رقم 2224الصادرة عن وزارة الداخلية. *الخاصة بتوسيع العمل بالنظام المعلوماتي المعمول به على مستوى المديرية العامة للمالية و الوسائل إلى الولايات*.
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية . (المؤرخة في 13أفريل 2023). التعليمة رقم 5818الصادرة عن وزارة الداخلية. *الخاصة بمتابعة توفر الخدمات العمومية الأساسية للمواطن*.
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية. (16 فيفري2022). التعليمة رقم 1936الصادرة عن وزارة الداخلية . *المتعلقة بالتطبيقية المعلوماتية للرصد و التبليغ في مجال التكفل بالنفايات "نظيف NDIF"* .
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية. (21 جوان 2021). التعليمة الوزارية رقم 642الصادرة عن وزارة الداخلية. *إطلاق خدمة الشباك عن بعد*.
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية،التعليمة رقم 1479. (المؤرخة في 07 فيفري 2022). التعليمة رقم 1479. *الخاصة بالنظام المعلوماتي لتسيير و متابعة برامج التجهيز العمومي SI-GSPEP*.
- وزارة الداخلية،التعليمة رقم 11773. (ا, المؤرخة في 24أكتوبر2022). التعليمة رقم 11773 الخاصة بتوحيد إجراءات الترقية من خلال استغلال نظام المعلومات الشامل و المندمج.
- ولاية بومرداس. (بلا تاريخ). مديرية الإدارة المحلية، مصلحة التنشيط المحلي.
- ولاية بومرداس ،ديوان الوالي، خلية التنمية. (بلا تاريخ). ديوان الوالي، خلية التنمية.
- ولاية بومرداس، مصلحة الوثائق، مكتب التحليل. (بلا تاريخ). ، مصلحة الوثائق، مكتب التحليل.
- ولاية بومرداس، مصلحة الوثائق، مكتب الوثائق و بنك المعلومات. (بلا تاريخ). ، مصلحة الوثائق، مكتب الوثائق و بنك المعلومات.
- ولاية بومرداس. (بلا تاريخ). ولاية بومرداس،ديوان الوالي، خلية البيئة و تحسين الإطار المعيشي للمواطن.
- ولاية بومرداس،ديوان الوالي ، خلية الاستثمار. (بلا تاريخ). ولاية بومرداس،ديوان الوالي ، خلية الاستثمار.
- ولاية بومرداس،مصلحة التلخيص، مكتب التنسيق. (بلا تاريخ). مصلحة التلخيص، مكتب التنسيق.
- ولاية يمرداس،مديرية التقنين و الشؤون العامة. (بلا تاريخ). مصلحة التنظيم العام، مكتب حركة المركبات.
- يونس قرواط . (2016). أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". *مجلة المعيار*(16).